التحيز المعرفي ودواعي البديل

قراءة نقدية في مناهج العلوم الاجتماعية.

محمد بلبشير : جامعة تلمسان.

عبد المجيد عطار : – جامعة تلمسان.

مقدمة :

يواجه من يتصدّى لدراسة وضعية العلوم الاجتماعية في الفكر العربي الإسلامي إشكاليات نظرية وتطبيقية، بعضها له علاقة بأسئلة المعرفة العلمية في الثقافة الإسلامية والمجتمع الإسلامي ، وبعضها له علاقة بنوعيات الممارسة العلمية كما هي في جامعات ومراكز البحث العلمي في العالم الإسلامي الذي أصبحت فيه العلوم الاجتماعية واقعا حيا ضمن هذه المؤسسات العلمية ، ولا شكّ أنّها تعبير عن فهم الواقع الحالي للعلوم الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية ، إلاّ أنّ هذا لا يعني بأنّ العلوم الاجتماعية قد وصلت إلى نضجها من الناحية العلمية ، فإنّ البحث فيها بأساليب المنهج العلمي لا يزال في بدايته.

ومن هنا فإنّ التساؤلات الّتي تطرح اليوم على العلوم الاجتماعية في العالم الإسلامي هي تساؤلات مشروعة وجذرية من حيث وضعيتها ووظيفتها ، منها : هل نتوفر فعلا في العالم الإسلامي على علوم اجتماعية مطابقة لتطلعاتنا ومطامحنا ؟ قد نجيب على هذا السؤال بالإيجاب لو أخذنا بعين الاعتبار الفكرة القائلة أنّ العصر الذي نعيشه ما يزال محفوفا بالتقاليد القومية والعقائد الإيديولوجية ، لكن بالنفي لو تساءلنا حول مدى أصالة إنتاجنا العلمي وقوّمناه ضمن المقتضيات المعرفية الّتي تمثل الأسلوب المناسب للكشف عن جوانب قوته وضعفه، وبعبارة أخرى لو تساءلنا عن طبيعة الإنجازات الّتي تبلورت في مجال العلوم الاجتماعية ومدى مطابقتها للأسئلة الّتي تطرحها الأوضاع الاجتماعية في العالم الإسلامي.

ولتعميق هذه الانطباعات الأولية ، نشير إلى أنّه إذا كان بعض علماء العلوم الاجتماعية لا يترددون في الدعوة إلى التفكير في تطوير مناهج العلوم الاجتماعية[1] ، فمن حقنا أن نتساءل عن مبررات هذه الدعوة ، وبالتالي عن وضعية هذه العلوم.

وحتّى تكون معالجتنا لأبعاد هذه القضية معالجة دقيقة نرى ضرورة التطرق إليها من خلال الجوانب الرئيسة التالية :

1- التأريخ ومشكلة الهوية :

إنّ أصالة أي مشروع في العلوم الاجتماعية تكمن أساسا في أصالة أسسه النظرية وفعالية أبعاده التطبيقية. وهذه مسألة يوضحها تاريخ العلوم الاجتماعية الغربية.

ولهذا فمن المهم جدا أن نضع المنهج الغربي الذي طبق في مجال العلوم الاجتماعية في إطاره التاريخي لكشف الحيثيات التاريخية الّتي كان لها النصيب الأوفر في توجيه هذا المنهج إلى الاستقرار في صياغته الأخيرة.

كلنا يعلم بأنّ ميلاد البحث العلمي في الظواهر الإنسانية والاجتماعية في القرن التاسع عشر قد واكب في التاريخ الغربي ميلاد المجتمع الصناعي ، وتطور نمط الإنتاج الرأسمالي ، كما واكب مجمل التغيرات الّتي عرفها الغرب الأوروبي في سياق تطور المجتمع، وتطور علاقات الإنسان بالطبيعة وبالتاريخ ، وسعيه لمعرفة مظاهر السلوك الإنساني في مختلف أبعاده.

كما واكبت عمليات تشكل موضوعات العلوم الاجتماعية في الفكر الغربي صيرورة مجتمعية محدّدة ، محكومة من جهة بتطور نمط الإنتاج الرأسمالي ومحكومة من جهة أخرى بتطور المجتمع وتطور الأنظمة السياسية ، وتمّ كل ذلك في أفق مزيد من ديمقراطية الحياة السياسية ، كما تمّ في سياق من تطور المعرفة نتيجة المتراكمات الّتي بلورها تاريخ الأفكار الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وكذا تطور المعارف العلمية في مجالي الطبيعة والرياضيات ، ثمّ في مجالات الطب و الفلك والتاريخ[2]

،وهو الأمر الذي ترك بصمات جلية في باب بناء المناهج والآليات المطابق لكيفيات مواجهة الظواهر الإنسانية (الاجتماعية والنفسية...) ، من أجل تشريحها وفحصها ، ثمّ

بناء موضوعاتها بالأدوات الّتي تسعف بالتملك العلمي للمعطيات ، واستخلاص النتائج والقوانين المترتبة على كل ذلك... إنّها مواكبة بين قيم التصنيع والتقنية والعقل[3].

إذا كان تاريخ العلوم الاجتماعية الغربية يشكل في جزئه الكبير تاريخ محاولاته في الخلق والإبداع ، فإنّ تاريخ العلوم الاجتماعية العربية الإسلامية ما يزال ينتظر من يكتبه. وفي اعتقادنا أنّ سبب ذلك لا يمكن كما يعتقد البعض في حداثة هذه العلوم في العالم الإسلامي أو في محدودية تراكمها الكمي ، بل إنّ المشكل الحقيقي يتجلى في عدم أصالة نتاجنا في العلوم الاجتماعية ، وبالتالي عدم جدوى الدخول في مغامرة التأريخ لشيء ما يزال يتخبط في متاهات البحث عن التأسيس والبناء ، وما نعنيه هو أنّ خطابنا العلمي الاجتماعي لم يتجرد بعد عن الدور الذي يلعبه كوكيل فرعي لمدارس واتجاهات علوم اجتماعية لا علاقة لها بخصائص الإنسان العربي المسلم ، وبمقوماته الأساسية. لهذا لو تجرأ أحد على كتابة تاريخه ، فإنّه لن ينجو حتما من تكرار بعض الأفكار الّتي تقدم بها علماء الغرب بخصوص تاريخ العلوم الاجتماعية الغربية ، وهو التاريخ الذي أصبحنا نعرفه حق المعرفة بفعل الحيز الكبير الذي يشغله في كتابات العلوم الاجتماعية العربية. فعلى الرغم من أنّ فترة الخمسينات من القرن العشرين تشكل الانطلاقة الفعلية للعلوم الاجتماعية في العالم الإسلامي إلاّ أنّ الملاحظ هو أنّ هذه العلوم ما تزال تعيش فترة مخاض ، بعيدة كل البعد عن استكمال شروط تأسيسها وتأصيلها.

2- من التقليد إلى التأسيس والابتكار :

أبرز ما يميّز هذه المسألة هو أنّ البحث في الظواهر الاجتماعية في العالم الإسلامي لم تنشأ بالآليات والوسائل العلمية مثلما حصل في التاريخ الغربي بفعل عملية تاريخية ذاتية ، موصلة بصيرورة النظر إلى هذه الظواهر ضمن سياق تطور الأفكار والعلوم وتطور المجتمعات ، قدر ما نشأ في سياق عملية تقليد أفرزتها متغيرات خارجية وافدة[4].

ولعلّ الاحتكاكات الأولى بالغرب عن طريق البعثات العلمية ، والاختيارات الّتي سار فيها انتقاء أعضائها دون تخطيط مسبق ، وفي غياب رؤية واضحة لما ينبغي أن يكون عليه كل تخصص

في البيئة العربية الإسلامية ، وما هي الأهداف العلمية الّتي ينبغي أن تخدمها هذه البعثات عندما تعود إلى بلدانها[5] ؟ خير تصور لنشأة العلوم الاجتماعية !

فإرسال الطلبة إلى الغرب كان دون توجيه علمي محدّد ، فالطالب يدرس من تخصصه بقدر ما ينجح ويعود ، ولم يحصل أن تمّ تخطيط في جامعة من الجامعات العربية والإسلامية لتكون بعثاتها في إطار مشروع يهدف إلى تأصيل العلوم الاجتماعية تأصيلا عربيا إسلاميا ، والعمل على استقلاله عن التبعية لما هو سائد في الجامعات الغربية الّتي يدرس فيها أولئك الطلاب الموفدون[6].

وفي غياب التخطيط لمثل هذا فإنّ البعثات لا يمكن إلاّ أنّ تكرس التبعية ؛ فإنّ لنوع الدراسة الّتي يتلقاها الطالب أثناء الإعداد دورا في الوجهة الّتي يعمل من خلالها أثناء الدراسة والبحث العلمي.

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، معلوم أنّ الأمة الإسلامية ابتليت بغزو فكري واستعماري سياسي عمّر زمنا طويلا ، إلى أن قامت الثورات الوطنية وخرج المستدمر ، غير أنّ العقل العربي المسلم ظل أسير الرؤية المنهجية الغربية ، مما جعل المهتمين بالعلوم الاجتماعية في العالم العربي الإسلامي يوجهون موضوعاتهم وأبحاثهم بأفكار غربية بعيدة عن واقع المجتمع العربي الإسلامي. وفي هذا يذكر رشدي فكار : « شكل الاستعمار في مغرب العرب ومشرقهم العامل الأساس لإعاقة الإنتاج (العربي الإسلامي في حقل العلوم الاجتماعية) ، والقاسم المشترك في قصوره إمّا بصفة مباشرة عن طريق استنزافه لقدرات جانب كبير من النخبة في الصراع الذي فرضه عليها حين طغيانه على مجتمعاتنا ، فانشغلت به بدلا من انشغالها بواقع مجتمعاتها وكيفية النهوض بها ، أو بصفة غير مباشرة حين إلقائه لإشكاليات صورية من فتات موائده الثقافية لتتلهى بها ما تبقى من هوامش النخبة غير الملتزمة بالصراع خشية أن تعبأ هي بدورها في مواجهته ومحاربته ، وعليه لم تُتح للنخبة في جملتها أن تتعرف على مجتمعاتها وحاجياتها ، وتهتمّ بإشكاليتها الأساسية ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا بصفة عامة »[7].

ونتيجة لهذا وذاك لم يكن بإمكان الباحثين الأوائل في العلوم الاجتماعية – في العالم العربي والإسلامي – أن يطرحوا سؤال التمييز بين السوسيولوجيا الاستعمارية والسوسيولوجيا الّتي تتجه لمعرفة الظواهر خارج مخططات الهيمنة الخارجية[8].

ففي هذا المناخ التاريخي اللامتكافئ واقعيا وموضوعيا تعرّف العالم العربي والإسلامي عل العلوم الاجتماعية ومناهجها ونتائجها ، منا تعرف الباحثون – في العالم العربي والإسلامي – على مختلف مظاهر الحياة وأنماط السلوكات الّتي انتقلت إليهم بفعل الاستدمار المباشر ، ثم بفعل التأثيرات الّتي ترتبت عنها في تلافيق المجتمع وبنيان الواقع وفي مختلف جوانب الفكر والثقافة والمعرفة[9].

كما ترتب عنه إنتاج فكري في العلوم الإنسانية عامة ، والعلوم الاجتماعية خاصة، إمّا بنقل مناهجها بواسطة الترجمة ، أو بواسطة التجريب على معطيات الواقع العملي ، مما عمل هذا الإنتاج على ترسيخ العلوم الاجتماعية في الثقافة العربية الإسلامية المعاصرة.

وفي إطار هذه المقاييس ، يمكن القول إنّ الحديث عن تأسيس متميزللعلوم الاجتماعية في العالم الإسلامي ، قد عرف في السنوات الأخيرة نشاطا ملحوظا سواء على مستوى البحث والتأليف أم على مستوى عقد المؤتمرات والندوات ، وغير ذلك من الجوانب الإيجابية الخاصة بالعلوم الاجتماعية. كل هذه الجهود المخلصة تستحق التقدير الكبير ، خاصة وأنّ مسألة أزمة التطور الحضاري في العالم الإسلامي وكيفية مواجهة العولمة أصبحت تمثل الشعار المشترك الذي تدور حوله الكتابات وتُعقد له المؤتمرات والملتقيات.

لكن السؤال الذي يطرح هنا ، لماذا ونحن في الألفية الثالثة ما تزال مناهج العلوم الاجتماعية في عزلة شبه كاملة عن المحيط الطبيعي للإنسان وعن واقعه الاجتماعي والثقافي ؟ لماذا نجد أبحاث ودراسات العلوم الاجتماعية غير قادرة على التجرد من عقدة تبعيتها واستهلاكها لما هو غربي ؟ وأكثر من ذلك لماذا فشلت العلوم الاجتماعية في تأسيس خطاب واقعي ذي مواضيع ومناهج دقيقة تربطه علاقة عضوية بخصائص الإنسان العربي المسلم ومقوماته الحضارية ؟ وهذا لفهم واقع الإنسان فهما صحيحا والإسهام في حل مشكلاته حلاّ علميا دون الانسلاخ عن العقيدة ودون الانفصال عن الذات الحضارية.

إنّ مردّ هذا الفشل يكمن في تقديرنا في كون الضوابط الّتي توجه تفكيرنا في العلوم الاجتماعية ، هي ضوابط غربية منبثقة من تبعيتنا واستهلاكنا لنظريات واتجاهات العلوم الاجتماعية

الغربية – كما عرفنا سابقا – الّتي لا تعرف أدنى شيء عن الإنسان العربي المسلم وعن نشاطه الاجتماعي وتكوينه المعرفي.

لهذا لن نكون مبالغين إذا ما قلنا إنّ المجال الذي تتحرك فيه تجربة العالم الإسلامي في العلوم الاجتماعية لا يتعدّى الحدود النظرية الّتي رسمت معالمها أعمال بعض أقطاب العلوم الاجتماعية الغربية. أمّا الإسهامات الجديدة ذات الصلة الوثيقة لواقع العالم الإسلامي العربي ، فما تزال في بدايتها الأولى المفعمة بقصورات شتى أهمها الافتقار إلى عنصري الإيجاد والإبداع. وهذا ما يؤكده محمد عثمان نجاتي بقوله : « إنّ علم النفس وجميع العلوم الإنسانية الأخرى الّتي تدرّس في الجامعات في البلاد الإسلامية هي علوم غربية في فلسفتها ووجهتها ، أسس نظرياتها علماء غربيون غير مسلمين ، على أساس نتائج بحوث ودراسات أجريت في مجتمعات غربية غير مسلمة لها أساليبها في التفكير والحياة ، ولها فلسفتها الخاصة في طبيعة الحياة ، وفي طبيعة الإنسان ورسالته في الحياة وغايته منها ، ولها معاييرها في دور الدين في حياة الإنسان »[10].

ويرى عبد الله العروي أنّ : « العلوم الإنسانية باستثناء الاقتصاد وما يدور في فلكه كالإحصاء...، تدرس إن هي دُرست على المستوى النظري ، أمّا البحوث التطبيقية الميدانية ، فإنّها غير مزدهرة في جامعاتنا ومعاهدنا ، مما يفسر لنا أنّ العرب لم يصلوا إلى درجة الإبداع في هذه العلوم مع أنّها ليست معقدة ، ولا تكلف تجهيزات باهضة كالطبيعيات وعلوم الحياة »[11].

قد تبدو هذه المواقف متشبعة بآراء وأفكار مبالغ فيها ، لكن ما يهمنا في هذا النطاق هو أنّ أغلب دراسات العلوم الاجتماعية في العالم الإسلامي ، قد بُنيت على عنصري الاستهلاك والمحاكاة لما يضعه الغرب من نماذج نظرية وتقنيات ميتودولوجية، الّتي وإن كانت مفيدة لباحث العلوم الاجتماعية من الناحية المنهجية ، فهي لا تحيط في محتوياتها بالخصائص النوعية للإنسان العربي. فمن مواطن الضعف الرئيسة في هذه الدراسات تعلقها من جهة بمختلف التفسيرات الجاهزة المستمدة من

الدراسات الغربية وعدم ربطها من جهة أخرى لمسألة النظرية والتطبيق بواقع العالم الإسلامي. فمبدأ الوحدة بين ما هو نظري وما هو تطبيقي هو مبدأ مفقود في معظم أعمالنا ، وهذا أمر طبيعي لأنّ الإطار النظري مستمد من النماذج الغربية والبعد التطبيقي متحايل عليه من خلال

ما توظفه من أساليب قياسية وأدوات اختبارية مستوردة في مجملها. فالمنهج الذي اتبعه الغربيون في دراسة مجتمعنا لم يكن بريئا وإنّه مهما اتخذ من مظاهر موضوعية فإنّ موضوعيته محدودة للغاية »[12].

وبالرغم من أنّ العلماء الاجتماعية أكدوا باستمرار على موضوعية هذه العلوم والإعلان بالتزامهم، إلاّ أنّ الكائنات الاجتماعية تدلّ دلالة واضحة على أنّ الباحث الغربي ظلّ في كل ما يكتب معبرا عن القيم الغربية وملتزما بالنظرة الاستعلائية لهذه القيم تجاه بقية الشعوب ، ومن ثمّ تأتي أحكامه على هذه الشعوب الّتي يصفها بالتخلف والانحطاط والبدائية ، وقد أكد هذه النظرية المعيارية المقارنة عالم الأنثروبولوجيا إيفانز بريتشارد بقوله : « يجب أ نتذكر أنّ عالم الأنثروبولوجيا حين يحاول تأويل ملاحظاته على المجتمعات البدائية فإنّه يقارنها دائما ولو بشكل ضمني بما يجده في المجتمع الذي ينتمي إليه »[13].

مقترحات حول صياغة منهج بديل :

نتج عن الأبحاث المنجزة في العلوم الاجتماعية لواقع العالم الإسلامي تراكما متعددا غطى جوانب هامة من الحياة الإنسانية الإسلامية العربية ، وبصورة غير متوازنة وغير متكافئة ، مما ينتج عن هذا الطرح سؤال التمييز في مجال تطوير المعرفة بحدود ومستويات الممارسة البحثية في مجال العلوم الاجتماعية[14].

والآن أما آن الأوان أن نعيد النظر في مناهج العلوم الاجتماعية ؟ وأن نفكر تفكيرا مستقلا نابعا من واقعنا ذاته ومن قيمنا وأعرافنا و من مناخنا الفكري ، ومن الأرضية الحضارية الّتي نعيشها ؟ أمّا حان الوقت المناسب لتنقية المفاهيم المستوردة ونقد الأفكار وتدقيق الاستنتاجات ؟

ذلك هو جوهر الأزمة كما نتصورها ، وهذه بعض المقترحات لإعادة صياغة هذه النماذج صياغة علمية خالصة بعيدة عن الضغوط الّتي تفرضها الخلفيات الفكرية الغربية.

أوّلا : الاستيعاب الإيجابي والنقدي لمرجعيات العلوم الاجتماعية.

في ظلّ واقع العلوم الاجتماعية في العالم الإسلامي ، الذي فرضته هيمنة الغرب ، وفشل المحاولات النقدية لمناهج العلوم الاجتماعية على مستوى العالم الإسلامي – لأنّها تنبع من داخل

المنظومة الفكرية الغربية – أفرزت ما يمكن أنّ نسمّيه المواقف الحديّة ، حيث يقف البعض موقف الرفض المطلق ، والبعض الآخر يقف موقف القبول الأعمى لمناهج العلوم الاجتماعية[15].

وتبعا لهذا التحديد الواقعي ، نشير إلى إلزامية التمييز بين العلوم الاجتماعية بوصفها علوما ذات موضوعات ومناهج من جهة ، والعلماء الاجتماعيين بوصفهم أشخاصا لهم ميولهم ومعتقداتهم وإيديولوجياتهم ، بل ولهم رغباتهم ونزواتهم من جهة أخرى[16].

وعليه وجب التوازن النقدي ،فلا رفض تام للعلوم الاجتماعية الغربية ! كما لا قبول مطلق ! بل لا بدّ من أن ندرك أهميتها ، وندرك في ذات الوقت خطورتها إذا انتقلت إلى المجتمع العربي الإسلامي دون فحص نظرياتها ومناهجها ومفاهيمها،

معتمدين على حاجيات الأمة ودينها وتاريخها وطموحها على الاستقلال الحضاري.

فعندما نتحدث مثلا عن التصورات التاريخية لموضوع الأسرة والدولة في المنظور الاجتماعي والسياسي الذي تبلور في أوروبا في القرن التاسع عشر،أونتحدث عن المنظور الوظيفي للأسرة كما بلورته جهود المدارس الاجتماعية الّتي نشأت خلال القرن العشرين، فإنّنا بمقتضى الشرطية العلمية لا نتحدث عن نظريات ولا تصورات ولا مفاهيم مطلقة ، فكل نظرية وكل مفهوم يرتبط بسياقات نشأته ، ويفترض أنّ أي تطور أو تغير في السياقات المذكورة يؤدي بالضرورة إلى لزوم إعادة النظر في المقدمات والوسائل والنتائج ، ذلك أنّ اتساع المجال المرجعي عن طريق التراكمات الّتي تحصل أثناء صيرورة المجتمع وصيرورة النماذج العلمية ، يتطلب بالضرورة تغييرا في المفاهيم والقوانين، كما يتطلب تعديلا في الآليات ووسائل المقاربة ، وهذا الأمر يؤدي في النهاية إلى لزوم الاحتياط ، وذلك انطلاقا من الوعي بنسبية المعطيات المحصلة[17].

وعليه ، فإنّ محاولة النظر إلى العلوم الاجتماعية واستيعاب مناهجها ونظرياتها ثمّ نقدها ، تمكن الباحث في العالم الإسلامي من إعادة إنتاج المفاهيم والنظريات بإدخال المتغير الذاتي ، حيث يؤدي النقد في النهاية إلى انطلاق مشروع في التركيب الجديد ، مشروع إعادة الإنتاج القادر على استيعاب الظواهر المحلية ضمن صيرورة ومنظور المحصلة في تاريخ الممارسة العلمية كما تبلورت في التاريخ[18].

غير أنّ فحص نظريات ومفاهيم ومناهج العلوم الاجتماعية الغربية قد يؤدي إلى إخضاع العلوم الاجتماعية للمنهجية الدينية الإسلامية ، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى البحث عن " الحق " و"الباطل " و"الإيمان " و"الكفر " مما يجعلنا سجناء التراث ، ولتفادي ذلك ينبغي أنّ تكون فكرة البحث عن الخطأ والصواب أو الحق والباطل آخر الأفكار الّتي يُرجع إليها[19].

ولتفادي هذه المآزق ينبغي أيضا على العلماء الاجتماعيين في العالم الإسلامي أن يُسهموا في تبيان أهمية هذه العلوم في خدمة الدين وخدمة الأمة الإسلامية ، انطلاقا من الأسس التالية :

1- تفادي الأحكام القيمية (أحكام القيمة) قدر الإمكان في دراسة الظواهر النفسية والاجتماعية ، دون التنكر لموضوع القيم أو رفض القيم الإسلامية العربية، بل ينبغي اعتبار القيم موضوعا نفسيا ، ودراسته دراسة علمية هدفها كشف الهوة بين عالم القيم وعالم السلوك الذي يتصف به المسلمون حسب بعض العوامل الأساسية: البيئة– الثقافة– الشخصية التاريخية.

2- تجنب الغلو في الرجوع إلى التراث في كل صغيرة وكبيرة فيما يتعلّق بالظواهر النفسية والاجتماعية المعاصرة.

3- عدم التطرف في رفض كل ما هو " غير إسلامي "، بل ضرورة الاستفادة من التراث الإنساني بتنويعاته المختلفة.

4- عدم التقليد الأعمى للغرب في كل نظرياته وفلسفاته وخلفياته الإيديولوجية.

5- اعتماد القرآن الكريم والسنة النبوية مصدرين معرفيين يتكاملان مع المعرفة العلمية الّتي يلخصها الإنسان بالاستنباط والاستقراء وغير ذلك من طرق البحث العلمي الّتي تتفرع عنها ، مع اعتبار هذين المصدرين المرجع الأساسي في قضايا العقيدة والقيم والأخلاق والسلوك.

6- استعمال العلوم الاجتماعية لوصف مشكلات المسلمين الاجتماعية والنفسية وصفا دقيقا ، لوضع الاستراتيجيات والخطط المناسبة لكل مجتمع من المجتمعات الإسلامية حسب الظروف البيئية والثقافية والتاريخية ....

7- إنشاء المؤسسات العربية الإسلامية المتخصصة في العلوم الاجتماعية ،وتكوين الجمعيات والهيئات ، وإقامة شبكات الاتصال بين المتخصصين المسلمين العرب لتبادل الخبرات والتعاون في مختلف المجالات ، ونشر المجلات المتخصصة.

8- تصميم مناهج جامعية تحقق الاندماج والتكامل بين المعرفة الشرعية والتخصص في العلوم الاجتماعية ، مع إعداد الكتب والقراءات المناسبة لكل تخصص من طرف الخبراء والمتخصصين[20].

ثانيا : إسقاط المفاهيم والنظريات على المجتمع الإسلامي باعتبار العناصر المكونة لهذا المجتمع.

إنّ الاستسلام للمناهج الغربية كلية واجترار النظريات المستوردة وقبول المفاهيم الفكرية دون تمحيص يؤدي إلى تزييف الواقع وإلى الغموض بدل الوضوح وإلى سطحية الدراسة وإلى الضياع في متاهات الفكر الغربي.

وهنا يأتي دور باحث العلوم الاجتماعية في العالم الإسلامي ، الذي يقوم بنقد المفاهيم الغربية ، ووضع تصميمات البحوث الاجتماعية لفهم مجتمعنا ، وفهم مشكلاته ووضع الحلول لتلك المشاكل ، وذلك بأخذ معايير ذاتية تأخذ بعين الاعتبار العناصر الموضوعية المكونة للمجتمعات الإسلامية العربية ، وإعادة النظر في طرق البحث لننطلق من معايير ذاتية ثابتة مستقاة من واقع هذه المجتمعات.

وبالتالي نكون قد أسقطنا مناهج العلوم الاجتماعية في ثقافة العالم الإسلامي ، وذلك بالصورة الّتي تساهم في إعادة بناء هذه المناهج بل تأسيسها وفق العناصر المكونة للمجتمع الإسلامي وخصوصياته[21]. فعند البحث في مجال الظواهر الاجتماعية والنفسية، مثل ظاهرة المخدرات أو العنف... يتطلب استحضار منظومة القيم السائدة في علاقته بمنظومة القيم الوافدة ، بل إنّ الأمر يقتضي استحضار الظواهر الّتي عملت على عولمة أمراض وظواهر اجتماعية لم تكن ممكنة في مجتمعاتنا قبل عقدين من الزمان[22]. ففي هذا الطور الانتقالي الذي تعرفه مجتمعاتنا وهي تزاوج في حياتها بين التقليد والمعاصرة ، بين منظومة القيم التراثية والنسق القيمي الذي انتقل إلينا ضمن سياق الصيرورة

التاريخية المجتمعية يهيمن فيها الغرب بقيمه الاستهلاكية وبنظرته الخاصة للإنسان والحياة والمصير، في هذا الطور بالذات نشأت وتنشأ داخل محيطنا الاجتماعي والنفسي والتاريخي معطيات لا مفرّ من مراعاتها عند كل محاولة لفهم ظواهرنا وتعقب معطيات وجودنا ، سواء في مستواها النفسي الفردي الخاص أو في مستواها الاجتماعي السلوكي العام.

3- التفكير في التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية لما له أهمية من تطوير البحث في المستوى المعرفي بما ينقله من عتبة النقل المقلد إلى عتبة التأسيس المؤصل والمبدع ، أي عتبة ترسيخ دروس هذا البحث ، مفاهيمه ومناهجه وآليات عمله في فضاء الثقافة الإسلامية المعاصرة.

الهوامش

[1] – يراجع المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، إسلامية المعرفة ، المبادئ العامة ، خطة العمل – الإنجازات ، منشورات المعهد ، ط1 ، 1986.

و– زيعوز علي : الدراسة النفسية الاجتماعية للذات العربية ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، 1978 ، ص 7.

[2] – ALEXANDRE KOYE, étude D , histoire de la pensée scientifique, Gallimard, 1973.

[3] – J.E. CHAOA , de la physique a l'homme méditation, 1965.

[4] – يراجع : أحمد خليفة وآخرون : إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، دار التنوير ، بيروت ، لبنان ، 1984.

و– فاخرى قل : نشاط العرب في العلوم الاجتماعية في مائة سنة ، هيئة الدراسات العربية ، بيروت ، لبنان ، 1965.

[5] – يراجع : محمد عز الدين توفيق : التأصل الإسلامي للدارسات النفسية ، دار السلام ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1998 ، ص 17.

[6] – المرجع نفسه.

[7] – فكار رشدي : علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا ،معجم موسوعي عالمي ، دار النشر العربية ، باريس ، فرنسا ، 1980 ، ص : ج.

[8] – ينظر : عبد الصمد الديالمي : تاريخ السوسيولوجيا في المغرب ، مطبعة إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1989 ، ص 35 وما بعدها.

[9] – علي الكنز : نحو علم اجتماع عربي ، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986 ، ص 99.

[10] – محمد عثمان نجاتي : منهج التأصيل الإسلامي لعلم النفس ، بحث مقدّم لندوة القاهرة نحو علم النفس الإسلامي ، يوليو 1989 ، ص 1.

[11] – عبد الله العروي : ثقافتنا في ضوء التاريخ ، دار التنوير ، بيروت ، لبنان ، 1973 ، ص 174 وما بعدها.

[12] – عبد الوهاب بوحديبة: تطور مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، مقال بمجلة عالم الفكر ، الكويت ، المجلد 20 ، العدد الأوّل ، 1981 ، ص 25.

[13] – ايفانز بريتشادر : الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، ترجمة : أحمد أبو زيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط6 ، 1980 ، ص 30.

[14] – محمد عابد الجابري: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية ضمن كتاب المغرب العربي ، الخصوصية والهوية – الحداثة والتنمية ، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر ، المغرب ، 1988 ، ص 25.

[15] – يراجع : كمال عبد اللطيف : العرب والحداثة والسياسة، دار الطليعة، بيروت، لبنان ، 1997 ، ص 20.

و – محمد عز الدين توفيق : المرجع السابق ، ص 30 وما بعدها.

[16] – مصطفى عشوي: نحو تكامل العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية، مقال بمجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية ، ماليزيا ، يوليو 1997م/ ربيع الأوّل 1418 هـ ، السنة الأولى ، العدد 02 ، ص 56.

[17] – ينظر علي الكنز : المرجع السابق ، ص 103 وما بعدها.

[18] –كمال عبد اللطيف : تأصيل العلوم الإنسانية في الفكر العربي المعاصر ، مجلة البحرين الثقافية ، المنامة ، البحرين ، أبريل سنة 2000م ، العدد 24 ، ص 30.

[19] – طه جابر العلواني ، في ندوة حول " إسلامية المعرفة" تنظيم كلية معارف الوحي والعلوم الاجتماعية ، الجامعة الإسلامية العالمية ، ماليزيا ، 7-11 يونيو 1996.
ويراجع : مصطفى عشوي : المرجع السابق ، ص 73.

[20] – يراجع : مصطفى عشوي : المرجع السابق ، ص 73 و 74.

[21] – أحمد خليفة وآخرون : إشكالية العلوم الاجتماعية ، المرجع السابق ، مقال عبد الباسط عبد المعطي.

[22] –كمال عبد اللطيف : أسئلة العولمة ، مقال ضمن أعمال ندوة المجلس الأعلى للثقافة ، العولمة والهوية الثقافية ، القاهرة ، مصر، أبريل ، 1998.